عرض تحليلي للدراسات المنشورة بالدوريات العربية لعام ١٩٩٢ في مجال علم الاجتماع

إعداد / نجلاء عبد الحميد راتب
المدرس المساعد بقسم الاجتماع
بكلية الآداب ببنها

لاشك أن الوقوف علي الانتاج العلمي في أحد فروع العلم كل فترة وليكن في نهاية كل عام ، هو بمثابة الوقوف علي آخر تطورات هذا الفرع أو غيره من فروع المعرفة . فمن خلال النظر إلي مجمل الانتاج العلمي في مرحلة زمنية معينة ، تتفتح معالم الصورة حيث يتم تجميع أجزاء هذه الصورة المبعثرة بين أكثر من مكان لتصير وقد أصبحت لها ملامح وتعكس معني معيناً . بعبارة أخري ، فإن متابعة الأعمال المتناثرة هنا وهناك والمنشورة في دوريات مختلفة ، ربما تؤدي أو تشير إلي معني جزئي ، ولكن عندما يتم النظر إليها إجمالاً بعد تجميعها ، فإن ملامح تطورها ومضمون ما تحتويه يقود المهتمين بهذا الفرع من العلم إلي حقيقة التوجهات الأساسية لهذه الدراسات ونطاقها . وأكثر من ذلك فإن معرفة ما تم إنتاجه كل عام ربما يكشف لنا عن مواطن الضعف في هذه الدراسات من حيث عدم تغطية موضوعات معينة مثلا ، ومن حيث مجالات الاهتمام ، وتطورات المناهج من عدمه ، وما إلي ذلك .

ويستهدف هذا العرض محاولة تجميع الدراسات السوسيولوجية المنشورة في الدوريات العربية خلال عام ١٩٩٢ ، وذلك طبقاً لما أتيح من مصادر في

يد الباحثة . بالإضافة إلي محاولة تصنيفها وفقا للموضوعات التي تمت تغطيتها خلال الفترة .

وبالنظر إلي إجمالي الدراسات التي استطعنا تجميعها من خلال الدوريات المنشورة المتاحة لنا ، يمكن تصنيفها إلي ثلاثة محاور أساسية علي النحو التالي :-

المحور الأول : يضم مجموعة من الدراسات التي تدور حول النظرية الاجتماعية.

المحور الثاني : ويضم مجموعة الدراسات التي تدور حول مفهوم المجتمع المدني، ونظرياته ، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني .

المحور الثالث : ويشمل الدراسات التطبيقية ذات الطابع الاقليمي ، حيث تركز هذه الدراسات علي عدد من الموضوعات التي تتعرض في جانبها التطبيقي لقضايا ذات طابع إقليمي علي مستوي الوطن العربي . ،

ورغم فحص عدد لا بأس به من الدوريات العلمية المتخصصة ، فان حجم الانتاج العلمي قد اتسم بالندرة ، وهو شيء لافت للنظر لابد من تسجيله ، وهو ما يحتاج إلي دراسة تفصيلية لسنا بصدد التعرض إليها هنا .

وفي هذا العرض ، سنتناول الفكرة الأساسية لكل دراسة ، ومنهجها العلمي ، واشكالياتها ، والنتائج التي توصلت إليها .

وفيما يلي عرض منفصل لكل محور من المحاور السابقة علي حدة :-

المحور الأول : دراسات تدور حول النظرية في علم الاجتماع:

وتتناول هذه الدراسات : بعض القضايا النظرية التي تثير إشكاليات واضحة في علم الاجتماع . وتركز بشكل أساسي علي النظرية الماركسية من حيث علاقتها بعلم الاجتماع الأكاديمي ، وكيفية إرتباطها به ودخولها في إطار هذا العلم كإحدي مدارسه النظرية . كذلك تركز علي فكرة تحول النظرية الماركسية علي أيدي قطاع من المثقفين المصريين اليساريين إلي أيديولوجيا متجاهلين رافدها العلمي - كما تري بعض هذه الدراسات - وقد تحولت معها قوانين الاحتمالات التاريخية في النظرية إلي حتميات تاريخية . هذا بالإضافة إلي تركيز بعض من هذه الدراسات علي الأزمة وأبعادها ، وإمكانية تجاوزها .

ويشمل هذا المحور الدراسات التالية :-

(١) دراسة د. أحمد مجدي حجازي (*) بعنوان : " أيديولوجيا النقد ونقد الايديولوجيا ، تحليل سوسيولوجي لأزمة المثقف المصري " .

(قضايا فكرية - الكتاب الحادي والثاني عشر - يوليه ١٩٩٢)

تركز هذه الدراسات علي جانب سلبيات قطاع من اليسار المصري الذي تبني

(*) أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

الماركسية في مفهومها الأيدلوجي وسلخ عنها رافدها العلمي ، حيث يري صاحب هذه الدراسة أن إشكالية المفكر اليساري المصري تتمثل في أنه أخذ الفكر الماركسي علي أنه رؤية فلسفية عامة تنطبق علي كل المجتمعات وفي كل المراحل التاريخية المختلفة ، ومن ثم أصبح هذا الفكر عقيدة جامدة . وإستناداً إلي ذلك يعرض الباحث في دراسته لثلاثة نقاط أساسية ألا وهي :-

أ- أزمة الخطاب النقدي المعاصر .

ب- اليسار المصري والموقف من القضايا الاجتماعية : حيث يحاول هنا تحليل بعض أهم القضايا الاجتماعية التي تبناها اليساريون المصريون للوقوف علي موقف المفكر اليساري من قضايا الانسان المصري بدلاً من تحليل مضمون الفكر اليساري في مصر ومقارنته بالماركسية كنظرية علمية وايديولوجية .

جـ- المادية التاريخية بين العلم والعقيدة : حيث يفرق بين المعرفة العلمية ، والمعرفة غير العلمية .

وتؤكد الدراسة في النهاية علي أنه من الخطأ تصور إمكانية الفصل بين ما هو ايديولوجي وما هو علمي ، وذلك لأن المضمون الايديولوجي دائما نجده في ثنايا التحليلات العلمية . لذا فإن الانحياز إلي جانب العقيدة علي حساب العلم مسألة مرفوضة كلية .

(٢) دراسة د. عصام فوزي (*) بعنوان : " الماركسية في علم الاجتماع الاكاديمي ، الحالة المصرية " .

(قضايا فكرية - الكتاب الحادي والثاني عشر - يوليه ١٩٩٢)

يتحدث الباحث في هذه الدراسة عن نشأة العلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع ، وكيف أنها صيغت منذ بدايتها الأولي علي أساس من الرفض والتشكيل المتبادل حيث كان الرفض الماركسي لعلم الاجتماع علي اعتبار أنه ليس أكثر من أيديولوجيا تبريرية تهدف إلي إعادة النظام والاستقرار للمجتمع علي نفس الأسس البرجوازية .

ويعرض الباحث للعلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع من خلال مستويين متمايزين متجادلين علي حد تعبيره . المستوي الأول هو المستوي النظري ، ويختص بتحديد الحيز المعرفي وحدود الميدان الدراسي وتقنيات البحث وقضاياه وأهدافه .

أما المستوي الثاني فهو مستوي الممارسة ، ويتعلق بتصور كل من الماركسيين والسوسيولوجيين لفعالية العلوم الانسانية ، ولمساحة التدخل المفتوحة أمام الممارسة العملية للتأثير في حركة الواقع الاجتماعي والتدخل فيها .

(*) باحث مصري في علم الاجتماع .

وعلي هذا المستوي نجد أنه في حين وضع أصحاب الفكر الماركسي تلك القضية ضمن أولياتهم كمحك أساسي لفعالية العلم وجدواه ، لم تعطها المدارس السوسيولوجية الأخري أهمية كبيرة .

وتنقسم الدراسة إلي أبعاد أساسية ، حيث يتناول البعد الأول منها : "السوسيولوجيا الأكاديمية والشيوعية المصرية ، قدر الولادة المتزامنة " : ويعرض في إطار هذا البعد لظاهرتين مختلفتين شهدهما المجتمع المصري في ذات الوقت وذلك في عشرينات القرن العشرين وهما : ظاهرة السوسيولوجيا الأكاديمية المحافظة ، والحركة الشيوعية الثورية . ويتناول الظاهرتين أيضا من خلال مستويين أساسيين : المستوي النظري ، ومستوي الممارسة العملية .

وفيما يتعلق بالمستوي النظري – وحيث تمثلت ظاهرة السوسيولوجيا الاكاديمية المحافظة في إقامة أول قسم للاجتماع في الجامعة المصرية – استقرت المدارس السوسيولوجية – الدوركايمية والفيبرية المحافظة الساعية إلي إيجاد حلول نظامية تعيد التوازن إلي حركة المجتمع حيث كانت تدرس هذه المدارس النظرية للطلاب مفاقمة بذلك من عزلة علم الاجتماع وتحول أقسام الاجتماع إلي نسق مؤسسي مغلق منعزل عن المجتمع . أما الظاهرة الثانية – والمتمثلة في تأسيس أول حزب شيوعي مصري والمتزامنة مع الظاهرة الأولي – فقد تجسدت فيها الماركسية ولكن دون وضوح نظري كامل .

وعلي المستوي الثاني وهو مستوي الممارسة : انخرط الحزب الشيوعي المصري الأول في الصراعات الاجتماعية بشكل ايجابي ، بينما

انغلق حقل السوسيولوجيا الأكاديمية علي نفسه وقد نفض الرواد الأوائل لعلم الاجتماع أيديهم من أي التزام سياسي أو مراقبة علمية للواقع الاجتماعي المصري .

ويتناول الباحث في إطار البعد الثاني : " ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تأميم السوسيولوجيا الأكاديمية المصرية بعد يوليو ١٩٥٢ ، ولكن لا لتفضي إلي نسق يخدم متطلبات النظام السياسي والاجتماعي الجديد .

أما البعد الثالث والأخير للدراسة ، فقد تناوله الباحث تحت عنوان : " الماركسية والوظيفة في العقدين الأخيرين : اختلاف أكاديمي أم صراع أيديولوجي " .

ويعرض الباحث في هذا البعد لكيفية بدء دخول الماركسية حقل علم الاجتماع مع بداية السبعينيات ، وذلك بخطوات بطيئة ومقاومة عنيفة من جانب المؤسسة الأكاديمية حيث بدأ ذلك في سياق حركة التحولات الواسعة المتراجعة التي بدأ يشهدها المجتمع المصري في السبعينيات ، ومع التحلل التدريجي لسيطرة الدولة البيروقراطية علي الواقع الثقافي المصري .

ثم يعرض الباحث أخيراً للملامح الأساسية لبعض المؤلفات السوسيولوجية الماركسية في الفترة الأخيرة في مصر ، وذلك للتدليل علي أن الفكر الماركسي قد أثر تأثيرا محسوساً في السوسيولوجيا الأكاديمية في العقدين الأخيرين ، حيث قام بتصنيف هذه المؤلفات تحت تيارين أساسيين هما : التيار الماركسي التقليدي ، والتيار الماركسي الجديد .

(٣) دراسة د. سناء أبو شقرا (*) بعنوان : " أزمة الفكر الماركسي : محاولات للخروج ، مفهوم " فك الارتباط " في فكر سمير أمين " .

(الفكر العربي – العدد الثامن والستون – ابريل / يونيو ١٩٩٢)

تقرر هذه الدراسة منذ البداية أن الفكر الماركسي يمر بأزمة ، حيث ترى الباحثة أنه قد ظهرت الكثير من التأويلات للماركسية أدت إلي تحويلها إلي أيديولوجيا كاملة تجيب علي كل الأسئلة ، وتحمل حلولا لكل أزمات المجتمع في كل المراحل التاريخية .

غير أنه منذ بداية البيروسترويكا ، بدأت التيارات الماركسية في الانفتاح علي بعضها ، وبدأ حوار جديد ومختلف ، وبرزت إلي المقدمة أسماء قدمت اجتهادات جديدة في تحليل ظواهر العالم المعاصر . ومن هنا تتعرض الدراسة لأحد هذه الأسماء وهو " سمير أمين " وذلك من خلال مشروعه النظري الذي يستكمله سمير أمين في ضوء منهجه وفهمه الخاص للمادية التاريخية .

وتركز الدراسة بشكل أساسي علي مفهوم " فك الارتباط " لدي سمير أمين. وهو المفهوم الذي يعرض من خلاله تصوره للمخرج من الأزمة التي يعيشها الوطن العربي .

(*) كلية الآداب – الجامعة اللبنانية – بيروت .

وتعرض الباحثة أولاً لمعني مفهوم " فك الارتباط " الذي يشير إلي عملية انسلاخ طويلة ومعقدة عن النظام الرأسمالي السائد ، وهي العملية التي ينبغي علي بلدان العالم الثالث أن تمارسها إذا ما أرادت أن تحقق تقدماً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً حقيقياً ، وأن تخضع علاقاتها الخارجية لمقتضيات تنميتها الذاتية المستقلة . أما القوي الاجتماعية التي يحملها سمير أمين مسئولية ممارسة هذه العملية من " فك الارتباط " فتتمثل في الطبقات الشعبية حيث تعجز برجوازيات العالم الثالث عن تنفيذ هذا المبدأ والانسلاخ عن البرجوازية العالمية .

وينطلق سمير أمين في تأكيده علي ضرورة " فك الارتباط " من اعتقاده بأن الوضع المتخلف لأطراف النظام الرأسمالي – أي بلدان العالم الثالث – إنما هو نتيجة عضوية لبنية النظام الرأسمالي العالمي وآليات عمله وأشكال توسعه ومتطلبات هذا التوسع . ومن ثم فإن الخروج من هذا الوضع المتخلف لن يتأتي إلا بالخروج من النظام ذاته ، مما يؤكد ضرورة ممارسة عملية " فك الارتباط " .

أما عن رؤية سمير أمين للعملية الثورية المعاصرة كما تطرح لها الدراسة ، فإنها تؤكد علي انتقال مركز الثقل في هذه العملية من الدول الرأسمالية المتقدمة إلي الأطراف المتخلفة ، أي بعكس ما توقع ماركس الذي توقع حدوث الثورة في المجتمعات الرأسمالية . ويستند سمير أمين في رؤيته هذه إلي مقولتين : الأولي ، هي أن الطبقات التي توقع ماركس أن تتحمل عبء القيام بالثورة في المجتمعات الرأسمالية قد نجح النظام في احتوائها ومن ثم فقدت طبيعتها الثورية بسبب ما وفره لها من امتيازات وحقوق . أما المقولة الثانية ، فهي أن التحولات

الثورية في تاريخ التكوينات الاقتصادية - الاجتماعية كانت دائما تحدث في الأطراف وليس في المركز .

وأخيراً تعرض الدراسة لما أطلق عليه سمير أمين " شروط فك الارتباط ". وتتلخص أهم هذه الشروط في ضرورة حدوث تقارب بين البلدان التي أنجزت مقومات التنمية لكي تتشكل في كتل قومية أو إقليمية كبيرة مما يؤدي إلي تطور مصالحها المشتركة في مواجهة النظام العالمي ، ومن ثم دفعها إلي ممارسة عملية " فك الارتباط " عن هذا النظام . ومن شروط " فك الارتباط " أيضا ، يؤكد سمير أمين علي الديمقراطية الاجتماعية .

وإذا كانت الدراسات السابقة تؤكد علي أن الفكر الماركسي يمر بأزمة نحتاج في تجاوزها إلي رفع القداسة عن الكلمة وعن النظرية بحيث لا تتحول الاحتمالات التاريخية التي تحدث عنها ماركس إلي حتميات صالحة لكل زمان ومكان ، فإن الدراسة التالية تؤكد علي أن علم الاجتماع ذاته يمر بأزمة لها مظاهرها وأبعادها ، وعواملها المختلفة التي يكمن معظمها في المشتغلين بالعلم ، كما تطرح أيضا إمكانية تجاوز هذه الأزمة وسبل تجاوزها :

(٤) دراسة د. عزت حجازي (*) : " نحو علوم اجتماعية عربية جديدة ، أفكار أولية " .

(شؤون عربية - مارس / ١٩٩٢ - العدد ٦٩)

يؤكد الباحث منذ بداية الدراسة بأنه ليس علم الاجتماع وحده الذي

(*) أستاذ علم الاجتماع - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة .

يعاني من أزمة وإنما العلوم الاجتماعية بشكل عام في بلادنا والوطن العربي تمر أيضا بأزمة تتلخص أهم مظاهرها في قلة أهمية الموضوعات التي يدرسها المشتغلون بهذه العلوم ، ونقص كفاءة وملاءمة رؤاهم النظرية وأدواتهم المنهجية لدراستها ، وتواضع قيمة ما يخلصون إليه من نتائج . مما يترتب عليه في النهاية عجزهم عن حل المشكلات الراهنة للمجتمع العربي والموطن العربي .

وفي تركيز الدراسة علي وضع علم الاجتماع كمثال للأزمة في العلوم الاجتماعية بعامة – علي اعتبار أن الحديث يمكن أن ينسحب علي أي من العلوم الاجتماعية الأخري – تبدأ الدراسة بمناقشة أعراض الأزمة وأبعادها وتتلخص فيما يلي :

أولاً : أن طبيعة الموضوعات التي يتطرق إليها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية لا تفيد ولا تلائم الواقع الاجتماعي في الوطن العربي فهي إما إشكاليات أخلاقية ، أو هموم شخصية أو فئوية ، أو أمور إجرائية تقنية .

ثانياً : أن معظم ما يصدر عن المشتغلين بالعلوم الاجتماعية عندنا لا يخرج عن كونه " إعادة إنتاج " لفكر غربي قديم ، ومن ثم فإنه لا يناقش واقعا ولا يحاول أن يغيره .

ثالثاً : ان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية لا يأخذون بمبدأ التراكم العلمي ، فينطلقون في كل تحليل من الصفر ، بدون حرص علي أن يكمل جهد بعضهم بعضاً .

رابعاً : من أبعاد الأزمة في علم الاجتماع ، ما يمكن أن يقال عن " أزمة " المداخل النظرية الكبري في هذا العلم ، وتتجسد هذه الأزمة في الانتقادات الحادة التي يقدمها اليسار الجديد للفكر المثالي الوضعي ، والتي يقدمها أيضا المفكرون الرسميون والمنشقون في الكتلة الشرقية للفكر الماركسي .

وفي القسم الثاني للدراسة ينتقل الباحث إلي الحديث عن إمكانات واتجاهات تجاوز الأزمة حيث يؤكد علي ما يلي :

أولاً : إن الدور الذي يلزم أن تقوم به العلوم الاجتماعية بشكل عام هو الكشف عن الحقائق ، وتوليد المعلومات عن المشكلات الراهنة ، والمتوقعة . وتحليل دور الإنسان فيها ، وانعكاساتها عليه ومسئوليته في مواجهتها . وكذلك الإسهام في اتخاذ القرار سواء بالمشاركة أو تقديم المشورة .

ثانياً : تخليص علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية بشكل عام من تأثير المركزية الأوربية الغربية .

ثالثاً : ضرورة تأكيد " الذات " وإبراز دور التراث في مجتمعات العالم الثالث في تقدم العلم ، وفي حركة المجتمع الإنساني .

رابعاً : التصدي للغزو الثقافي الخارجي ، وفضح ووقف عمليات تزييف الوعي واختراق " العقل " العربي .

خامساً : ضرورة العمل علي حل أو تخفيف التناقض بين " الأنا " و" الآخر " سواء علي مستوي العلم الواحد ، أو العلوم المختلفة .

سادساً : إعادة النظر في استراتيجيات وسياسات وخطط ونظم وبرامج إعداد المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الجامعات ومراكز البحث ، وتدريبهم وتقييم أدائهم .

وأخيراً ، تؤكد الدراسة علي أن أزمة علم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية عامة إنما هي نتيجة وبعد من نتائج وأبعاد أزمة النظام الاجتماعي العربي ، ومن ثم فإنه يلزم لتجاوز هذه الأزمة أن نبذل جهداً عاماً للتطوير الحضاري الشامل للمجتمعات العربية ، وأن يكون جهدنا في تجاوز أزمة العلوم الاجتماعية هو جزء من هذا الجهد العام .

أما الدراسة التالية فإنها تتحدث عن مظهر آخر من مظاهر الأزمة في علم الاجتماع والمتمثل في ذلك التناقض القائم داخل هذا العلم والناجم عن مشكلة " الايديولوجيا " :

(٥) دراسة وهدان محمد رشاد (*) : " مشكلة الايديولوجيا ، مدخل للتناقض في علم الاجتماع " .

(الفكر العربي – العدد الثامن والستون – ابريل ١٩٩٢)

تعرض الدراسة لملامح نظرية الايديولوجيا لدي كل من : ماركس وإدور كايم ، وفيبر ، من خلال طرحها لسؤالين مترابطين :

السؤال الأول : ما هي وجهة نظر علماء الاجتماع في طبيعة العلاقة بين

(*) مدرس مساعد بقسم الاجتماع – كلية الآداب – ج. م. ع .

السؤال الثاني : ما أثر ذلك علي تناولهم لنظرية الايديولوجية ؟

وفي محاولة الإجابة علي السؤال الأول يرجع الباحث إلي استعراض الظروف التاريخية لنشأة علم الاجتماع ، وبداية العلاقة بينه وبين الفلسفة حيث يؤكد أنه منذ البداية تشابه علماء الاجتماع مع علماء الطبيعة في النظر إلي الأفكار الفلسفية علي أنها أفكار مطلقة خالصة تجاوز التجربة الحسية الواقعية ، وذهب ماركس إلي ضرورة الفصل القاطع بين مجال الفلسفة ومجال المجتمع لأن الافكار السوسيولوجية من وجهة نظره هي أفكار مادية جدلية .

غير أن " دوركايم وفيبر " كانت لهما وجهة نظر أخري في طبيعة العلاقة بين الافكار الفلسفية والأفكار السوسيولوجية تتمثل في أن الأفكار الفلسفية هي المادة الخام لانتاج الأفكار العلمية عامة ومنها بالطبع الافكار السوسيولوجية ، حيث تمثل الأفكار الفلسفية أفكاراً نظرية ينبغي تجاوزها ليظهر العلم الاجتماعي في صورة معرفية جديدة .

خلاصة ذلك أنه في حين يدعو ماركس إلي ضرورة الفصل بين الفلسفة ، وعلم الاجتماع ، يؤكد كلا من دوركايم وفيبر علي أهمية الفلسفة لعلم الاجتماع .

وتنطلق الدراسة من هذين الموقفين المتناقضين لعلماء الاجتماع في تحديد العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع في الإجابة علي السؤال الثالث المتعلق بأثر ذلك التناقض علي تناولهم لنظرية الايديولوجية ، حيث يؤكد الباحث أن هذا التناقض بين

سادساً : إعادة النظر في استراتيجيات وسياسات وخطط ونظم وبرامج إعداد المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الجامعات ومراكز البحث ، وتدريبهم وتقييم أدائهم .

وأخيراً ، تؤكد الدراسة علي أن أزمة علم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية عامة إنما هي نتيجة وبعد من نتائج وأبعاد أزمة النظام الاجتماعي العربي ، ومن ثم فإنه يلزم لتجاوز هذه الأزمة أن نبذل جهداً عاماً للتطوير الحضاري الشامل للمجتمعات العربية ، وأن يكون جهدنا في تجاوز أزمة العلوم الاجتماعية هو جزء من هذا الجهد العام .

أما الدراسة التالية فإنها تتحدث عن مظهر آخر من مظاهر الأزمة في علم الاجتماع والمتمثل في ذلك التناقض القائم داخل هذا العلم والناجم عن مشكلة " الايديولوجيا " :

(٥) دراسة وهدان محمد رشاد (*) : " مشكلة الايديولوجيا ، مدخل للتناقض في علم الاجتماع " .

(الفكر العربي – العدد الثامن والستون – ابريل ١٩٩٢)

تعرض الدراسة لملامح نظرية الايديولوجيا لدي كل من : ماركس وديور كايم ، وفيبر ، من خلال طرحها لسؤالين مترابطين :

السؤال الأول : ما هي وجهة نظر علماء الاجتماع في طبيعة العلاقة بين

(*) مدرس مساعد بقسم الاجتماع – كلية الآداب – ج. م. ع .

السؤال الثاني : ما أثر ذلك علي تناولهم لنظرية الايديولوجية ؟

وفي محاولة الإجابة علي السؤال الأول يرجع الباحث إلي استعراض الظروف التاريخية لنشأة علم الاجتماع ، وبداية العلاقة بينه وبين الفلسفة حيث يؤكد أنه منذ البداية تشابه علماء الاجتماع مع علماء الطبيعة في النظر إلي الأفكار الفلسفية علي أنها أفكار مطلقة خالصة تجاوز التجربة الحسية الواقعية ، وذهب ماركس إلي ضرورة الفصل القاطع بين مجال الفلسفة ومجال المجتمع لأن الافكار السوسيولوجية من وجهة نظره هي أفكار مادية جدلية .

غير أن " دوركايم وفيبر " كانت لهما وجهة نظر أخري في طبيعة العلاقة بين الافكار الفلسفية والأفكار السوسيولوجية تتمثل في أن الأفكار الفلسفية هي المادة الخام لانتاج الأفكار العلمية عامة ومنها بالطبع الافكار السوسيولوجية ، حيث تمثل الأفكار الفلسفية أفكاراً نظرية ينبغي تجاوزها ليظهر العلم الاجتماعي في صورة معرفية جديدة .

خلاصة ذلك أنه في حين يدعو ماركس إلي ضرورة الفصل بين الفلسفة ، وعلم الاجتماع ، يؤكد كلا من دوركايم وفيبر علي أهمية الفلسفة لعلم الاجتماع .

وتنطلق الدراسة من هذين الموقفين المتناقضين لعلماء الاجتماع في تحديد العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع في الإجابة علي السؤال الثالث المتعلق بأثر ذلك التناقض علي تناولهم لنظرية الايديولوجية ، حيث يؤكد الباحث أن هذا التناقض بين

علماء الاجتماع كان له أثر عظيم علي تناولهم لنظرية الايديولوجيا بالتحليل السوسيولوجي . فقد كانت الفلسفة هي الأساس المشترك الذي شهد اختلاف الآراء وتعصبها .

وتتعرض الدراسة لذلك الاختلاف من خلال عرض الحوار الجدلي الذي جري بين رواد نظرية الايديولوجيا ، وبعض المذاهب الفلسفية التي قسمها الباحث إلي شقين أساسيين هما :- **الشق الأول** : وهو المتصل بنظرية الايديولوجية ويتناول فيه المذهب المثالي الألماني حيث يعرض لكل من كانط ، وهيجل ، وذلك لتوضيح العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع من خلال مقولاتهم الفلسفية .

أما الشق الثاني : فهو المتصل بنظرية العلاقات الاجتماعية . ويعرض فيه لبقية الفلسفات الأخري التي تحاور معها علماء الاجتماع . ويوضح هذا الشق أيضا طبيعة العلاقة بين النظريات السوسيولوجية داخل علم الاجتماع ذاته .

واستناداً إلي ما سبق انقسمت الدراسة إلي المحاور التالية :-

أولاً : نظرية الايديولوجية عند كل من كانط وهيجل .

ثانياً : موقف علماء الاجتماع من مفهوم الايديولوجية في الفلسفة المثالية من خلال حوارهم الجدلي معها في شخص كل من كانط وهيجل .

ثالثاً : ما هي طبيعة الايديولوجية في تصور علماء الاجتماع . ولقد خلصت الدراسة إلي ما يلي :-

(١) أن الموقف الدوركايمي والفيبري من ناحية ، والموقف الماركسي من ناحية أخري ، موقفان متناقضان ، ولقد تجسد هذا التناقض في تصور كل منهما لنظرية الايديولوجية في علم الاجتماع ، حيث يتصور ماركس أن الايديولوجية ما هي إلا نظرة وهمية تحول بين الذوات الانسانية وبين اكتشافها لحقيقة التناقضات المادية . بينما يتصور دوركايم وفيبر الايديولوجية بأنها نظرة منطقية وعلمية ترشد الذوات الانسانية نحو بناء علاقاتها الاجتماعية بطريقة منهجية ومعرفية صادقة .

(٢) أن التصورات المتناقضة للأيديولوجية لم تنتقل من الفلسفة إلي علم الاجتماع بدليل أن الفلسفة المثالية كانت تعبر عن انسجام واتساق في التصور الفلسفي للأيديولوجية من كانط وهيجل . مما يؤكد أن ذلك التصور المتناقض للأيديولوجية بين علماء الاجتماع إنما أتي من داخل بنية علم الاجتماع ذاته نتيجة للحركة الجدلية والمتناقضة بين النظريات السوسيولوجية .

(٣) أنه يمكن تقسيم نظرية الايديولوجية في علم الاجتماع إلي تصورين متناقضين : **الأول** ، هو تصور سلبي تظهر في الايديولوجية كأفكار سلبية في العلاقات والممارسات المادية .

والثاني ، هو تصور ايجابي تظهر فيه الايديولوجية كأفكار ايجابية في العلاقات والممارسات الاجتماعية .

المحور الثاني

دراسات تدور حول مفهوم المجتمع المدني : حيث تعرض لبعض نظريات المجتمع المدني ، وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، والمجتمع المدني بين النظرية الليبرالية والنظرية الماركسية . وفيما يلي عرض لكل منها علي حدة :-

(١) دراسة مايسة الجمل (*) بعنوان : " النخبة السياسية في مصر " .

(المستقبل العربي - العدد ١٦٦ - ديسمبر / ١٩٩٢)

تناقش هذه الدراسة ظاهرة التناقض بين استمرارية النخبة السياسية الحاكمة في مصر والتغيرات الجوهرية في التوجهات السياسية للنظام المصري منذ عام ١٩٥٢ وحتي أخر السبعينيات ، وهي الظاهرة التي تري الباحثة أنها غير متسقة مع النظريات الشائعة في علم السياسة وعلم الاجتماع . لذلك تتعرض الدراسة في البداية لبعض المقولات النظرية حول دور النخبة الحاكمة في المجتمعات الحديثة ، حيث يبرز مفهوم الشرعية في غالبية الأدبيات التي تتعرض لدور وطبيعة النخبة الحاكمة الرسمية في المجتمعات الحديثة وعلاقتها بالمجتمع .

وفي إطار هذه المقدمة النظرية تعرض الدراسة لبعض النظريات الاجتماعية والسياسية التي تتعرض لدور النخبة الحاكمة من خلال مناقشتها للعلاقة بين الدول والمجتمع . ومن النظريات نظرية س. رايت ميلز الذي ناقش طبيعة العلاقة بين النخبة

(*) محاضرة في علم الاجتماع ، الجامعة الامريكية ، بالقاهرة .

الرسمية ، والنخبات الاجتماعية والاقتصادية وهي النخب غير الرسمية والتي تمثل جماعات ذات نفوذ في المجتمع ، وذلك في إطار تعرضه للعلاقة بين الدولة والمجتمع . كذلك تعرض الدراسة لأفكار رالف ميلباند الذي يتناول تحليل النخبة السياسية الحاكمة في إطار تحالفها مع شرائح إجتماعية معينة تمثل الأصول الاجتماعية لهذه النخبة .

وينقسم البحث بعد هذه المقدمة النظرية إلي ثلاثة محاور رئيسية : المحور الأول بعنوان : " مقومات النظام الحاكم في مصر منذ عام ١٩٥٢ " ، حيث تقرر الباحثة أنه خلافاً لما تؤكده أدبيات علم الاجتماع السياسي من أن هناك ترابط متناسق ومتجانس بالضرورة بين شرعية السياسات المتبعة وبين شرعية النخبة السياسية الحاكمة بحيث يؤدي التغير في السياسات إلي تغير في النخبة السياسية الحاكمة والعكس صحيح إلا أن هذا التناسق غير موجود بين النخبة السياسية المصرية وأنماط السياسات المتبعة منذ أوائل الخمسينيات ، حيث حدثت تغيرات مهمة وجذرية في مصر في التوجهات السياسية علي مدي ثلاثة عقود ، بينما ظلت النخبة السياسية الحاكمة بدون تغير يذكر .

أما المحور الثاني للدراسة فهو بعنوان : " طبيعة النخبة السياسية الحاكمة وعلاقتها بعملية صنع القرار " . وتعرض الباحثة في إطاره لطبيعة الأصول الاجتماعية للنخبة السياسية المصرية والتي تري أنها استقرت منذ الخمسينات في الطبقات الوسطي وشبه العليا . وتعرض كذلك لطبيعة التوجهات السياسية للنخبة السياسية المصرية حيث تتحدث عن التغيرات التي حدثت في التوجه الايديولوجي للنخبة الحاكمة من التوجه اليساري إلي التوجه اليميني الذي سيطر بدءاً من الفترة

ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧١ .

وتتناول الباحثة في إطار المحور الثالث والأخير للدراسة - وهو بعنوان " خصوصية النخبة السياسية الحاكمة في مصر " - أهم سمات هيكل وتكوين هذه النخبة حيث تضفي هذه السمات عليها نوعاً من الخصوصية . وتتلخص أهم سمات النخبة السياسية الحاكمة في مصر من وجهة نظر الدراسة في أنها نخبة مغلقة نتيجة غياب آليات المشاركة السياسية مما يفسر التساؤل الذي طرحته الباحثة في بداية دراستها وهو التساؤل الخاص بأسباب استمرار النخبة الحاكمة في مصر وعدم تعرضها لتغيرات جوهرية برغم تغير التوجهات السياسية . أما السمة الثانية فتتمثل في ارتباط النخبة الحاكمة بشرائح معينة تمثل الأصول الاجتماعية للنخبة . وتشكل هامشية النخبة السياسية الحاكمة في مصر وغياب الدور السياسي لها - حيث تكون المسئولية كلها ملقاه علي عاتق رئيس الجمهورية - السمة الثالثة لهذه النخبة والتي تجعلها أيضا ذات خصوصية .

(٢) دراسة سعيد بنسعيد العلوي (*) بعنوان : " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث " .

(المستقبل العربي - العدد ١٥٨ - أبريل / ١٩٩٢)

تدور الدراسة حول نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث من خلال محورين أساسيين :

الأول : يحاول الباحث فيه رصد مفهوم المجتمع المدني وتداوله في مؤلفات

(*) أستاذ الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة محمد الخامس - المغرب .

جمهرة من الفلاسفة وعلماء الاجتماع حيث يعرض لنظرياتهم حول المجتمع المدني .
والثاني : يحاول الباحث من خلاله إظهار معاني وصور التعارض بين " المجتمع المدني " وصور " الدولة " في معناها الحديث .

ومن ثم تم تقسيم الدراسة إلي عدة مراحل ، تضمنت المرحلة الأولي الحديث عن نهاية النظام القديم وميلاد المجتمع المدني حيث عرض الباحث لوجوه الاختلال في " النظام القديم " والكشف عن مظاهر الجدة في تصور العلاقة بين الدولة وبين المجتمع . ثم مرحلة ثانية تضمنت الحديث عن الصياغات الكلاسيكية لنظرية المجتمع المدني ، ويعرض هنا لاراء كلاً من توماس هوبز ، وجان جاك روسو ، وجون لوك . أما المرحلة الثالثة فينتقل فيها الباحث إلي تناول معني المجتمع المدني ووظيفته في المجتمع الصناعي المعاصر من منظور كل من النظرية الليبرالية ، والنظرية الماركسية الكلاسيكية ، حيث يخلص الباحث إلي أن النظرية الماركسية الكلاسيكية في تصورها للدولة تعمل علي تضييق هامش المجتمع المدني وتقليص عمله وذلك بثقل حضورها ، وبمركزيتها الشديدة . بينما النظرية الليبرالية في تصورها للدولة تفتح باب الاستغلال علي مصراعيه : استغلال الطبقة العاملة التي تشكل أساس المجتمع الصناعي المعاصر ، ورعايتها لاستمرار التفاوت في توزيع الدخل .

(٣) دراسة برهان غليون (*) بعنوان : " بناء المجتمع المدني العربي ، دور العوامل الداخلية والخارجية " .

(المستقبل العربي – العدد ١٥٨ – أبريل / ١٩٩٢)

(*) أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة باريس الأولي .

تركز الدراسة بشكل عام علي محاولة تقديم استراتيجية يمكن من خلالها إعادة بناء المجتمع المدني العربي والخروج به من أزمته وتناقضاته . ويقرر الباحث منذ البداية أن مفهوم المجتمع المدني قد أصابه الاختلاط وعدم التحديد عند محاولة تطويره واستخدامه في الفكر السياسي العربي المعاصر ، وأنه لن يكون من الممكن استخدام المفهوم بصورة عملية والاستفادة منه في تحليل المجتمع العربي من دون تحريره من هذا الخلط الذي يتمثل في ثلاثة اختلاطات : الأول ، هو وضع المجتمع المدني نقيض السلطة والدولة . والثاني ، هو مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص المتعلق بالفرد وحياته الشخصية . والثالث ، هو وضع مفهوم المجتمع المدني في مقابل مفهوم المجتمع الأهلي .

وتؤكد الدراسة علي أن تخليص مفهوم المجتمع المدني من هذا الخلط يأتي من توضيح المضمون العلمي له ، فالمجتمع المدني هو مفهوم نظري وليس إلا أداة نظرية هدفها المساعدة علي تمييز دوائر تمفصل أحد أوجه البناء الاجتماعي السياسي مع الأوجه الأخري . والمجتمع المدني لا يمكن أن يفهم كحقيقة واقعة بالانفصال عن الدولة .

وتعرض الدراسة لأهم ما يميز التنظيمات المدنية عن التنظيمات السياسية ويتلخص ذلك في أن الأولي تتسم بالخصوصية والاستقلالية الذاتية بينما الثانية مركزية . كذلك تتسم التنظيمات المدنية بأنها تخضع لقواعد غير رسمية بينما تخضع التنظيمات السياسية لقواعد رسمية . وأخيراً ينطوي التنظيم المدني علي عناصر سلطة داخلية ولكنها أكثر مرونة وتعددية من التنظيمات السياسية .

ويؤكد الباحث علي مقولة أساسية وهي أن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ، ولكنهما مرتبطان ارتباطا كليا ، فلكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشي معه .

وتتعرض الدراسة بعد ذلك لأزمة المجتمع المدني العربي الحديث حيث تؤكد علي أهم مظاهر هذه الأزمة وهي أن النمط الجديد للمجتمع المدني العربي المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة يتميز ببنيان يختلف عن البنيان الذي عرفته المجتمعات الصناعية الغربية ، فلم يتحول إلي مجتمع عصري أي ينتج قيم العصر ويقوم عليها ويحققها ، ويختلف أيضا عن البنيان التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي ، ومن ثم حدث انهيار شامل لمنطق وفاعلية النمط المدني القديم ، وإفساد عميق لآليات عمل النمط المدني العصري ، ومن هنا تشكلت أزمة المجتمع المدني العربي الحديث .

أما القسم الأخير من الدراسة ، فيطرح فيه الباحث استراتيجية إعادة بناء المجتمع المدني العربي ، حيث يؤكد ضرورة العودة إلي إحياء وتشغيل البني الاجتماعية المدنية كوسيلة لبث دم جديد في المجتمع وإعادة تكوين القوي الحية التي سوف تشارك في المستقبل .

(٤) دراسة كريم أبو حلاوة (*) بعنوان : " إشكاليات نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر " .

(الوحدة – العدد ٩١ – أبريل / ١٩٩٢)

(*) باحث من القطر السوري .

تحاول هذه الدراسة طرح تساؤل حول امكانية الاستفادة من مفهوم المجتمع المدني في الاقتراب من إشكاليات المجتمع العربي المعاصر . وتحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال السعي لتقصي أصل مفهوم المجتمع المدني ونشأته في أوربا ، وهي النشأة التي رافقت ظهور البرجوازية كطبقة صاعدة علي أنقاض الاقطاعية ، أيضا رافقت التحولات العميقة التي حدثت لبني المجتمعات الاوربية في الاقتصاد والثقافة والفكر . وقد أفرزت هذه التحولات والتطورات فكرة المجتمع المدني وأنضجتها . ثم يتتبع الباحث التحولات التي طرأت علي مفهوم المجتمع المدني ذاته ، وعلاقته بالدولة حيث يؤكد علي أنه منذ القرن الثامن عشر نشأ التمييز ومن ثم التعارض بين الدولة والمجتمع المدني .

تتعرض الدراسة بعد ذلك لطبيعة المجتمع المدني في المجتمعات العربية حيث تقرر بأن ما يميز هذه المجتمعات هو جنينية المجتمع المدني ، ووجود عوائق حقيقية تقف أمام تشكله . بالإضافة إلي احتكار الدولة في هذه المجتمعات للسلطة بحيث تبدو أية محاولة للخروج عن الوضع السائد وممارسة خطاب نقدي تجاه الواقع شكلاً من التهديد للتوازن المستقر .

ومن عوامل ضعف وجنينية المجتمع المدني في المجتمعات العربية هي تلك السمات العامة التي تميز هذه المجتمعات وأهمها : التخلف والتبعية ، الاستبداد والتجزئة ، استمرار وتعايش أنماط الانتاج القديمة مع نمط الانتاج السائد الجديد . وأخيراً يؤكد الباحث أن تشكل وتطوير مجتمع مدني عربي هي مسألة معقدة تحفها المخاطر وتنطوي علي احتمالات وصعوبات تفصلنا عن تمثل الحداثة والاندراج في حضارة العصر .

المحور الثالث

دراسات تطبيقية ذات طابع إقليمي : حيث تركز الدراسات المنشورة في نطاق هذا المحور علي عدد من الموضوعات التي تتعرض في جانبها التطبيقي لقضايا ذات طابع إقليمي علي مستوي الوطن العربي ، ويمكن عرض كل منها علي النحو التالي :-

(١) دراسة د. عبد اللطيف الهرماسي (*) بعنوان : " الحركات الاسلامية في المغرب العربي ، عناصر أولية لتحليل مقارن" .

(المستقبل العربي – العدد ١٥٦ – فبراير / ١٩٩٢)

هي دراسة مقارنة للحركات الإسلامية في بلاد المغرب العربي من حيث بعض الخصائص المشتركة بينها في كل من تونس والجزائر والمغرب ، وأيضا من حيث مظاهر الاختلاف حيث ينطلق الكاتب من فكرة أن الحركات الإسلامية – كأي حركة اجتماعية – تخضع لقانون التطور وتحمل خصوصيات مجتمعاتها ، ومن ثم يرفض الكاتب تلك التصورات التي تنظر إلي الحركات الإسلامية باعتبارها نسخاً مطابقة أو مجرد تنويعات لنموذج أو أصل واحد سواءً كان حركة الاخوان المسلمين أو الحركة السياسية – الدينية في إيران أو غيرها .

وتستهدف الدراسة في تحليلها المقارن لهذه الحركات الخروج ببعض الاستنتاجات حول :-

(أ) عوامل القوة أو الضعف النسبي لتأثير الحركة الاسلامية في الأقطار

(*) أستاذ مساعد بقسم الاجتماع – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس .

الثلاثة : تونس والجزائر والمغرب .

(ب) طبيعة وحجم الاختلافات الفكرية بين أهم هذه الفصائل وأسبابها .

وقد قام الكاتب بعملية المقارنة بين الحركات الاسلامية في بلاد المغرب العربي عن طريق تصريحات وكتابات رموز هذه الحركات ، وأيضا من خلال التحليل لما نشر في دوريات كل منها .

ومن أبرز الخصائص المشتركة بين الحركات الاسلامية في بلاد المغرب العربي كما توردها الدراسة كنتاج لمعطياتها المقارنة :-

أ- تشترك كافة الحركات الاسلامية في هدف واحد هو إعادة الاعتبار لدور الدين الاسلامي في إدارة شئون المجتمع .

ب- تتسم الحركات الاسلامية بالنزعة الوصائية حيث اعتقادها بأنها الممثلة الوحيدة للشرعية الدينية .

جـ- تعدد الجماعات الاسلامية إلي حد التشرذم ، وكذلك تعدد المرجعيات .

د- الحداثة النسبية لنشأة هذه الحركات حيث يمكن القول بأن الحركات الاسلامية في المغرب العربي لم تبدأ في الظهور إلا مع أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات .

أما من أبرز مظاهر الاختلاف التي تشير إليها الدراسة ما يلي :-

أ- أنه إذا كانت تونس والجزائر قد شهدتا تنامياً للحركة الإسلامية فإن تأثير الجماعات الاسلامية في المغرب يبقي محدوداً .

ب- اتضح من مقارنة التوجهات الفكرية والسياسية للاتجاه الاسلامي في تونس بمواقف الفصائل الاسلامية في الجزائر ، أن حركة النهضة الاسلامية في تونس أكثر مرونة واستجابة لمقتضيات الحداثة من الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر ، وذلك من حيث المواقف من بعض القضايا التي اختبرها صاحب الدراسة مثل : الموقف من تطبيق الشريعة ، تعدد الزوجات ، الاختلاط ، قضية الديمقراطية .

(٢) دراسة محمود الذوادي (*) بعنوان : " مفهوم عالم الرموز عند الإنسان وفهم طبيعة عملية التأثير والتأثر الثقافيين بين الشعوب " .

(المستقبل العربي - العدد ١٥٦ - فبراير / ١٩٩٢)

تحاول هذه الدراسة أن تتعرض لقضية الغزو الثقافي لمجتمعات الوطن العربي - حيث تركز علي بلاد المغرب العربي كنموذج - من خلال طرح تصور منهجي يخلص دراسة هذه القضية من الظلال الايديولوجية التي يتهمها بها البعض .

ويطرح صاحب الدراسة تصوره المنهجي في دراسة قضية الغزو الثقافي من خلال استخدمه لعبارة " عالم الرموز " عند الإنسان حيث يشير الباحث إلي أن الغزو الثقافي إنما يعني تفشي انتشار رموز ثقافة " الآخر " . ويُرجع الباحث استخدامه لعبارة " عالم الرموز عند الإنسان " إلي أن أهم ما يميز الإنسان عن غيره من

(*) أستاذ علم الاجتماع - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة تونس .

الكائنات الأخري هو عالم رموز ضخم ، وقدره فائقة في استعماله لتلك الامكانيات الرموزية . ومن ثم يصبح الغزو الثقافي من أخطر ما يمكن ان يتعرض له الانسان ككائن ذي خصوصية ثقافية .

وفي إطار المقولة التي تنطلق منها الدراسة وهي أن الرموز هي أداة فهم للغزو الثقافي ، تنقسم الدراسة إلي عدة أقسام رئيسية تناقش فيها ما يلي :-

أولاً : أنماط التأثيرات الثقافية بين المجموعات البشرية : حيث يتناول فيها الأشكال التي يمكن أن تأخذها التأثيرات الثقافية التي تتعرض لها الأفراد والجماعات والشعوب وهي ثلاثة أشكال :

(١) الانصهار الكامل في رموز ثقافة الغير . (٢) التأثر المتوسط برموز ثقافة الغير . (٣) التأثر الخفيف برموز ثقافة الآخر .

ثانياً : الأمة العربية كظاهرة فريدة للانصهار في رموز " الآخر " : ويتناول فيها تجربة الفتوحات الاسلامية حيث يستخدم الباحث مفهومه لعالم الرموز في تشخيص آليات عملية الانصهار الثقافي العربي الاسلامي بعد مجئ الدعوة الاسلامية.

ثالثاً : رموزياً المجتمع الجزائري لم يكن مقاطعه فرنسية : وتناقش الدراسة في إطار هذا البعد كيف أن الغزو الثقافي الفرنسي للجزائر قد فشل في غزو الرموز الدينية الاسلامية للشعب الجزائري برغم أنه كان أخطر سلب ثقافي استعماري عرفه الوطن العربي .

رابعاً : الرموز الثقافية وخلود روابط الشعوب : الدراسة أخيراً إلي فكرة الرباط الثقافي المتجانس بين الشعوب الشرق أوسطية منذ إسلامها ،

وكيف أن ذلك الرباط المتجانس قد مكن العرب المسلمين ، برغم كثرة المجابهات والصراعات وإغلاق الحدود بين الأقطار العربية بسبب الاستعمار والخلافات السياسية بين الحكام ، إلا أنه برغم كل ذلك استمر التواصل والتضامن بينهم شعوراً وممارسة .

(٣) دراسة محمود ميعاري (*) بعنوان : " هوية الفلسطينيين في إسرائيل ، هل هي فلسطينية – إسرائيلية ؟ " .

(مجلة الدراسات الفلسطينية – العدد ١٠ – ربيع / ١٩٩٢)

تطرح الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسية تحاول الإجابة عنها من خلال بعض الاختبارات الميدانية والمقابلات الشخصية . والسؤال الأول هو : كيف يعرف العرب في إسرائيل هويتهم اليوم ؟

السؤال الثاني : ما الوزن الذي يعطونه لأبعاد هذه الهوية (الفلسطيني – والاسرائيلي) ؟

السؤال الثالث : هل تبلورت لديهم فعلاً هوية فلسطينية – اسرائيلية ؟

وتبدأ الدراسة أولاً بتتبع مراحل تطور هوية الفلسطينيين في إسرائيل إنطلاقا من الاعتقاد بأن هوية أي شخص أو جماعة قابلة للتغير من فترة إلي أخري. وبالتالي لم تبق هوية الفلسطينيين في إسرائيل ثابتة منذ قيام إسرائيل حتي اليوم ، بل تطورت عبر ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولي – كما تعرض لها الدراسة – من ١٩٤٨ – ١٩٦٧ حيث سيطر

(*) أستاذ مساعد في دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت .

البعد الإسرائيلي أو العربي – الاسرائيلي علي الهوية في هذه المرحلة ، نتيجة قبول أو استسلام العرب هناك للوضع القانوني القائم وليس نتيجة انصهارهم ثقافياً في المجتمع الاسرائيلي .

المرحلة الثانية ، من ١٩٦٧ إلي ١٩٧٣ ، وقد تعززت فيها الهوية العربية لدي الفلسطينيين نتيجة تصاعد الحركة القومية العربية – خلال هذه الفترة .

أما المرحلة الثالثة : بعد عام ١٩٧٣ ، فقد بدأت فيها مرحلة جديدة في تطور الهوية الفلسطينية ، أو العربية ، وذلك بفضل تطورات داخلية وخارجية جديدة حدثت علي الساحة ، وتراجعت في المقابل هويتهم الاسرائيلية .

أما الهوية في عهد الانتفاضة ، كما يعرض لها الباحث من واقع نتائج بحث ميداني أجراه عام ١٩٨٨ ، فقد سيطر عليها شعور المواطنين العرب بالانتماء إلي الشعب الفلسطيني بشكل أقوي مما كانت عليه في سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات . كذلك تلاشي التعارض بين الانتماءات التقليدية ، والهوية الفلسطينية ، حيث يقرر الباحث بأن هذه الانتماءات التقليدية الضيقة قد أعاقت في سنوات السبعينيات انتشار الوعي الفلسطيني ، ودفعت العرب إلي تقبل الأمر الواقع .

وأخيراً تشير الدراسة إلي نتائج بحثين تم إجراؤهما عامي ١٩٧٦ علي خريجي الجامعات العرب ، و ١٩٨٨ علي الطلاب الثانويين العرب ، حيث أكدت النتائج تعزز الهوية الفلسطينية لدي العرب في اسرائيل وتراجع هويتهم الاسرائيلية منذ أواسط السبعينات وحتي اليوم . كما أنه لم تتبلور بين الفلسطينيين في إسرائيل هوية " فلسطينية – إسرائيلية " .

* * * *

وأخيراً ، وفي ضوء عرض المحاور السابقة وما تضمنته من دراسات متنوعة في علم الاجتماع ، يلاحظ أن هناك اتفاقا بين هذه الدراسات علي أن علم الاجتماع يمر بأزمة لها مظاهرها الواضحة في مجتمعات الوطن العربي بشكل عام ، وهي الأزمة التي تعوق هذا العلم عن أن يلعب الدور المنوط به في حل المشكلات الراهنة للمجتمع العربي والمواطن العربي ، وفي وجيه المتغيرات الحاكمة لحركة الواقع الاجتماعي أي التدخل لتغيير هذا الواقع .

وتتفق أيضا معظم هذه الدراسات علي السبيل لتجاوز هذه الأزمة حيث أرجعها البعض إلي دوجماطيقية التفكير ، والتمسك الجامد بنظرية معينة بدون محاولة التفكير المفتوح وتعديل النسق النظري بما يتلاءم مع الواقع الجديد وخصوصية المجتمعات ، وبما يساعدنا - بالتالي - علي الخروج من هذا الوضع المتأزم سواءً علي مستوي الفكر أو النظرية ، أو علي مستوي الواقع والممارسة العملية.

ونستطيع أن نستنتج من الأفكار السابقة أن الخروج من الأزمة التي يمر بها علم الاجتماع في الوطن العربي ، والسعي نحو التفكير المتجدد والمنفتح ، يمكن أن يساعدنا علي الخروج من الأزمة التي يمر لها واقع هذه المجتمعات العربية .

. . .